رد حكومة المملكة المتحدة على تقرير المرحلة الثانية من تحقيق برج جرينفل

المحتويات

ملخص تنفيذي للرد الحكومي الكامل على المرحلة الثانية من تحقيق برج جرينفل. 2
المقدمة والمعلومات الأساسية 2
رد حكومة المملكة المتحدة على تقرير المرحلة الثانية من التحقيق 2
الفصل الأول: رد حكومة المملكة المتحدة على توصيات تقرير المرحلة الثانية من تحقيق برج جرينفل.... 7
بيان نائب رئيس الوزراء أمام البرلمان بشأن استجابة الحكومة على التقرير النهائي لتحقيق برج جرينفل.. 26

ملخص تنفيذي للرد الحكومي الكامل على المرحلة الثانية من تحقيق برج جرينفل.

المقدمة والمعلومات الأساسية

1. كانت مأساة برج جرينفل الرهيبة أسوأ حريق سكني في بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية. في الساعات الأولى من يوم 14 يونيو 2017، اندلع حريق في مطبخ الشقة رقم 16 في برج جرينفل، وهو مبنى سكني شاهق في غرب لندن. امتد الحريق، الذي كان يجب احتواؤه داخل الشقة رقم 16، إلى الغلاف الخارجي للمبنى، وانتشر بسرعة في الخارج. وفي غضون ساعات قليلة، اجتاحت النيران المبنى بأكمله تقريبا. وقد لقي 72 شخصا بريئا مصرعهم نتيجة لهذه المأساة، منهم 18 طفلا.

2. فتح تحقيق برج جرينفل رسميا بموجب قانون التحقيقات لعام 2005، وعُين السير مارتن مور بيك رئيسا. فُتح التحقيق للتحري عن الأوضاع المحيطة بالمأساة، بما في ذلك سبب الحريق وأصله في برج جرينفل في 14 يونيو 2017، والوسائل التي جعلته ينتشر في جميع أنحاء المبنى، وكيف أصبح المبنى في حالة مكنت من حدوث ذلك. ومثلت المسائل ذات الصلة، مثل استجابة فرقة إطفاء لندن، ونطاق وفعالية لوائح البناء، واستجابة الحكومة المركزية والمحلية للكارثة، جزءا من اختصاصات التحقيق.

3. نُشر تقرير المرحلة الأولى من التحقيق في 30 أكتوبر 2019. وتحقق من كيفية بدء الحريق، وكيف خرج من الشقة الأصلية، وكيف انتشر الحريق والدخان في المبنى. وتحقق من استجابة خدمات الطوارئ ليلة الحريق. قدم تقرير التحقيق 46 توصية، وُجهت 15 منها إلى الحكومة و 31 للإطفاء والإنقاذ أو خدمات الطوارئ الأخرى. رحبت الحكومة بتقرير المرحلة الأولى، ونشرت ردها في 21 يناير 2020، وقبلت، من حيث المبدأ، جميع التوصيات المقدمة للحكومة المركزية. عملت وزارة الداخلية مع وزارة الإسكان والمجتمعات المحلية والحكومة المحلية (MHCLG) على تنفيذ توصيات المرحلة الأولى من التحقيق الموجهة إلى الحكومة، في أثناء دعم خدمات الإطفاء والإنقاذ لتنفيذ التوصيات الموجهة إليهم.

4. نشر السير مارتن مور بيك وفريقه تقرير المرحلة الثانية في 4 سبتمبر 2024. وكان تقريرهم النهائي، الذي اختتم عمل التحقيق. وبحث التقرير في الأسباب الكامنة وراء الكارثة، بما في ذلك القرارات المتخذة فيما يتعلق بالجوانب المهمة لتصميم وبناء نظام الكسوة، واختبار منتجات البناء والتحقق منها، وكفاية النظام التنظيمي، واستجابة الحكومة المركزية والمحلية. وشمل أيضًا الأدلة المتعلقة بالتحقيقات. قدم التحقيق 58 توصية، منها 37 موجهة إلى الحكومة و 21 موجهة إلى هيئات ومؤسسات أخرى.

رد حكومة المملكة المتحدة على تقرير المرحلة الثانية من التحقيق

5. تقبل الحكومة جميع نتائج التحقيق والمشاكل التي يجب إصلاحها، كما أبرزت التوصيات. وهي ملتزمة بتقديم استجابة قوية لجميع التوصيات. هذا هو السبب في قبول الحكومة والمنظمات المسؤولة الأخرى 49 توصية بالكامل. فيما يتعلق بالتسعة المتبقية، التي تستهدف جميعها الحكومة، تقبلها من حيث

المبدأ، وتوضح في ردنا كيف سننفذها. لا ينتقص ذلك مع الالتزام المذكور أعلاه، ولكن يجب على الحكومة التأكد من أنها تحقق أفضل النتائج للجمهور، إذ تتطلب التوصية مزيدا من الدراسة، مثل التشاور العام.

6. جرت إصلاحات كبيرة منذ عام 2017 لمعالجة إخفاقات السلامة الأكثر إلحاحا واستعجالا، التي حُددت استجابة للمأساة التي وقعت في برج جرينفل في سلامة المباني والسلامة من الحرائق والتنظيم والمعالجة والإسكان الاجتماعي والقدرة على الصمود والاستجابة للطوارئ. يتضمن ذلك خطة تسريع المعالجة الحكومية، التي أُعلن عنها في ديسمبر 2024، والتي تحدد نهج هذه الحكومة لمعالجة الكسوة غير الآمنة للمباني في إنجلترا، بما في ذلك إصلاح المباني بسرعة أكبر، وتحديد المباني المتبقية المعرضة للخطر، وضمان دعم السكان من خلال عملية الإصلاح. في جهد مشترك عبر المجلسين، أقر البرلمان أيضا قانون سلامة المباني في عام 2022. أجرى هذا التشريع إصلاحات تمنح السكان وأصحاب المنازل المزيد من الحقوق والصلاحيات والحماية لزيادة أمان المنازل.

7. ستضمن هذه الحكومة تنفيذ هذه التغييرات بكفاءة، وهي ملتزمة بالمضي في عمل تحول طويل الأمد في سلامة السكن وجودته للجميع. لهذا السبب، إلى جانب الاستجابة لكل توصية من توصيات التحقيق البالغ عددها 58، تحدد هذه الاستجابة رؤية طويلة الأجل لمواصلة إعادة بناء ثقة الناس في أنظمة البناء والسلامة من الحرائق، وتقديم نتائج أفضل للمقيمين في جميع أنحاء البلاد. وكما هو موضح في هذا الاستجابة، ستجري الحكومة سلسلة من الإصلاحات الطموحة لتحقيق هذا الهدف.

8. أولا، يجب أن يكون السكان في قلب الأنظمة التي تصمم المباني وتبنيها وتحافظ عليها. وتجب دائما معاملتهم بكرامة، والوصول إلى سبل الانتصاف عندما تسوء الأمور، والاستماع إلى آرائهم كما يجب. سيضع معيار الشفافية والتأثير والمساءلة الجديد التابع لمنظم الإسكان الاجتماعي متطلباتٍ، تضمن معاملة جميع سكان الإسكان الاجتماعي بنزاهة واحترام، وأن يستمع مالك العقار إلى آرائهم. توسع الحكومة برنامج تدريب المقيمين في *أربعة ملايين منزل* وتمضي في حملة الاتصالات ***Make Things Right***، التي تدعم السكان، لفهم حقوقهم وممارستها بطريقة أفضل. نحن بصدد توسيع لجنة المقيمين في الإسكان الاجتماعي، التي تمكن السكان من التأثير في السياسات الحكومية، لتحسين الإسكان الاجتماعي. نلتزم أيضا باستكشاف المزيد من الإصلاحات، لإحداث تغيير منهجي في كيفية الاستماع لآراء جميع السكان، والتصرف بناء عليها بطريقة موثوقة.

9. لقد نشرنا اليوم ورقة خضراء لمنتجات البناء [**Construction Products Reform Green Paper**]، تحدد مقترحاتنا لإصلاح قطاع منتجات البناء على مستوى المنظومة، والنظام التنظيمي الذي يحكمه والمؤسسات التي يجب أن تفي بمسؤولياتها في ضمان منتجات آمنة يمكن استخدامها بأمان. تتناول هذه المقترحات الإخفاقات المنهجية التي ساهمت في مأساة برج جرينفل، وتمهد الطريق لتحقيق طموحنا لضمان أن تكون منتجات البناء آمنة، ومستخدمة بأمان الآن وفي العقود القادمة. وتشمل مقترحاتنا تغييرات في ترخيص هيئات تقييم المطابقة، والإبلاغ الإلزامي عن البيانات، وإصلاحات لعمل مساءلة أوضح للمصنعين والموزعين، وإنشاء مكتبة إنشاءات، وتوسيع صلاحيات

الرقابة للهيئة التنظيمية الوطنية وتحسين الإطار التنظيمي للمنتجات. يمثل نشر الورقة الخضراء بداية مشاورات رسمية وفترة مشاركة نشطة، لضمان حصولنا على تفاصيل الإصلاحات المقترحة كما يجب. يعد منشور اليوم خطوة مهمة إلى الأمام في الحث على تحول طويل الأمد في منتجات البناء التي نحن في أمس الحاجة إليها.

10. نحن ملتزمون بإصلاح نظامنا التنظيمي، حتى لا يكون هناك شك في المعايير المتوقعة، ومن المسؤول عن تقديمها وكيف يمكن تقييمها بدقة. من خلال العمل مع منظم سلامة المباني، أجرينا مراجعة أولية لتعريف المبنى عالي الخطورة، وسنضع خططا لمراجعته المستمرة في صيف عام 2025. في ديسمبر 2024، أعلنا عن مراجعة أساسية للوثائق المعتمدة، للتركيز على كيفية إنتاجها وتحديثها والإبلاغ عنها. وستضع هيئة تنظيم سلامة المباني الوثيقة (ب) المعتمدة قيد المراجعة المستمرة، على الرغم من التحسينات التي نُفذت منذ عام 2017. ستطلق هيئة تنظيم سلامة المباني مشاورة بشأن المزيد من التغييرات بحلول خريف عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، نحن نعمل على ضمان اتخاذ التدابير المناسبة للوصول إلى صمامات عزل خطوط الأنابيب وصيانتها بانتظام، وضمان إمكانية استخدامها في حالات الطوارئ. في الأشهر المقبلة، سنسن تشريعا لمطالبة الملاك الاجتماعيين بإجراء فحوصات صارمة ومنتظمة للسلامة الكهربائية، وإدخال اللوائح اللازمة لتطبيق قانون أواب Awaab's Law في قطاع الإيجار الاجتماعي من خلال نهج تدريجي اعتبارا من أكتوبر 2025. سنتشاور بشأن تطبيق معيار جديد للمنازل اللائقة ومعايير الحد الأدنى لكفاءة الطاقة (MEES).

11. نحن نتخذ إجراءات حاسمة لخلق قوة عاملة مزدهرة ومهنية وماهرة. سنوجه منظم الإسكان الاجتماعي لوضع معايير لكفاءة الموظفين وسلوكهم. سننشئ لجنة مستقلة للنظر في كيفية معالجة النزاعات والمصالح التجارية من مراقبة المباني، وهل توجد حاجة إلى تغيير في نموذج التنفيذ لقرارات الرقابة على المباني. بالإضافة إلى ذلك، نُشرك لجنة من الخبراء والأكاديميين للنظر في أفضل السبل لتحقيق الإصلاح المطلوب لضمان أداء مهندسي الإطفاء دورهم في قيادة السلامة في التصميم والتنفيذ. نخطط لتحديد كيفية تنفيذ ذلك بحلول خريف عام 2025. إلى جانب ذلك، سنسن تشريعا لجعل التحقق المستقل من قدرة مقيمي المخاطر من الحرائق على أداء هذا الدور الحيوي مطلبا إلزاميا، تؤديه هيئة إصدار الشهادات المعتمدة من UKAS. سنتشاور في أنسب الوظائف التي يمكن أن تؤديها كلية الإطفاء والإنقاذ، وكيف يمكن هيكلتها وتنفيذها. سنقدم متطلبات جديدة للمصممين الرئيسيين، وسنعمل مع القطاع، للنظر في أفضل طريقة لعمل مخطط الترخيص للمقاولين الرئيسيين في المباني عالية الخطورة.

12. سنعمل إصلاحات تنشئ آليات أوضح للمساءلة، حتى لا يتحمل السكان أبدا عواقب المخالفات. ستنتقل جميع الوظائف المتعلقة بالحرائق من وزارة الداخلية إلى MHCLG، حيث ستكون في موقع مشترك مع وظائف سلامة المباني والاستجابة للطوارئ تحت إشراف وزير واحد. سيوفر هذا نهجا أكثر تماسكا داخل الحكومة. ونقبل القصد من توصية التحقيق بتجميع الوظائف المتعلقة بصناعة البناء

تحت إشراف منظم واحد. وينفذ المنظم الواحد الوظائف المحددة في التقرير باستثناءين. لا نعتقد أنه من المناسب للجهة التنظيمية الفردية إجراء اختبار وإصدار شهادات لمنتجات البناء أو إصدار شهادات امتثال، لأن هذا من شأنه أن يخلق تضاربا جديدا في المصالح داخل الجهة التنظيمية. بدلا من ذلك، سنعزز الرقابة على هيئات تقييم المطابقة من خلال إصلاحات نظام منتجات البناء. سنزيد على توصية التحقيق من خلال التشاور بشأن تعزيز التحقيق في حوادث سلامة المباني الخطيرة.

13. بالإضافة إلى ذلك، يساعد النظام التنظيمي الجديد الذي يسعى إلى زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة في قطاع الإسكان الاجتماعي في معالجة المواقف التي لا يفي فيها الملاك بالنتائج التي حددتها معايير منظم الإسكان الاجتماعي. سنعمل على تعزيز النظام الجديد من خلال إدخال متطلبات جديدة للوصول إلى المعلومات لمقدمي الخدمات المسجلين من القطاع الخاص، وسنوسع قانون حرية المعلومات ليشمل منظمات إدارة المستأجرين (TMOs). سنراجع الترتيبات العامة للإشراف على منظمات الإدارة المفوضة، بما في ذلك TMOs، لضمان وجود رقابة ومساءلة فعالة بغض النظر عمن يقدم خدمات إدارة الإسكان للمستأجرين. حددنا أيضًا خطواتنا التالية بشأن اتخاذ إجراءات ضد مصنعي منتجات البناء.

14. تلتزم الحكومة بضمان أن يكون الأشخاص الذين تخدمهم في صميم كل ما يفعله وزرائها ومسؤولوها. تقبل الحكومة من حيث المبدأ أنه يجب أن يكون هناك نظام أكثر قوة للتدقيق في تنفيذ التوصيات التي تتلقاها. إلى جانب تقارير الوقاية الشرعية من الوفيات المستقبلية، وتقارير اللجنة المختارة المتاحة للجمهور، سننشئ سجلا متاحا للجمهور لجميع التوصيات التي قدمتها الاستفسارات العامة منذ عام 2024. سنحرص عل جعل ذلك ممارسة قياسية لجميع تقارير التحقيق العامة المستقبلية، وسننظر في وضع شرط الاحتفاظ بمثل هذا السجل على أساس قانوني. ستنشر التقارير المرحلية لتقديم تحديث لكل توصية من تحقيق برج جرينفل في GOV.UK اعتبارا من يونيو 2025 على أساس ربع سنوي. التزم رئيس الوزراء بتنفيذ "قانون هيلزبره Hillsborough Law" لوضع واجب قانوني من الصراحة على الموظفين العموميين والسلطات لضمان الكشف عن الحقيقة ومنع أي تستر. ونراجع بعناية استنتاجات التحقيق بشأن كيفية عمل وزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي الآن كإدارة، سواء من حيث العمليات أو السلوكيات. نواصل التركيز على أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر وضمان وجود سياسة شاملة للإبلاغ عن المخالفات. علاوة على ذلك، وضعنا رؤيتنا لعلاقة عمل وثيقة بين الحكومة والصناعة لتحديد الإصلاحات المدروسة والمضي قدما بوتيرة سريعة.

15. تبين هذه الاستجابة كيف ستعزز الحكومة قدرة بلدنا على الصمود، وتزيد من التأهب لمواجهة مجموعة من المخاطر. ويشمل ذلك العمل الذي يُنجز في إطار مراجعة المرونة التي أجراها مستشار دوقية لانكستر، مراجعة التشريعات والإرشادات للتأكد من وضوح المتوقع من الشركاء المحليين والحكومة الوطنية قبل وفي أثناء وبعد الاستجابة، والعمل مع الموجودين على الأرض قبل وفي أثناء الاستجابة والتعافي لدعم المجتمعات. نؤكد أيضا تمويل منتديات المرونة المحلية للفترة من 2025

إلى 2026، ونلتزم ببناء العمليات، لتحسين فهم أدائها وقدرتها وقدراتها. سننشر المعايير المهنية الوطنية المنقحة للمرونة والطوارئ في أبريل 2025.

16. نحن نعمل على تحسين خطط الإجلاء. في وقت لاحق من عام 2025، سنضع تشريعا ثانويا جديدا بشأن خطط الإخلاء الشخصية السكنية في حالات الطوارئ (RPEEPs)، التي ستشمل فرض خطط إخلاء على مستوى المبنى لجميع المباني السكنية الشاهقة، وتلك المباني السكنية متوسطة الارتفاع مع خطة إخلاء متزامنة. حُدثت الإرشادات القانونية لتوفير أنظمة إنذار بالإخلاء في جميع المباني الجديدة من الشقق التي يزيد ارتفاعها عن 18 مترا، لتمكين خدمات الإطفاء والإنقاذ من إرسال إشارة إخلاء إلى المبنى بأكمله أو جزء محدد منه عن طريق أجهزة السبر أو الأجهزة المماثلة. تقدم هذه الحكومة أيضا برنامجا لتحديث وإصلاح الإطفاء والإنقاذ. ومن خلال العمل مع شركاء القطاع، سيؤسس هذا البرنامج رؤية طويلة الأجل للقطاع، وتحسين المعايير والمهنية، وتهيئة الظروف لثقافة إيجابية وشاملة، وتحسين الإنتاجية والكفاءة، وتوفير كادر قيادي مرن ومدرب تدريبا جيدا.

17. نحن ملتزمون بإحداث تغيير ذي مغزى في أسرع وقت ممكن. ونظرا لحجم التغيير الإضافي المطلوب، بما في ذلك التشريع، نعتزم تنفيذ هذه الإصلاحات الإضافية باستخدام نهج من ثلاث مراحل على مدار فترة هذا البرلمان، يجمع بين التوصيات الموجهة إلى الحكومة وإصلاحاتنا الأوسع نطاقا كحزم متماسكة. ستكون أيضا جزءا أساسيا من إستراتيجيتنا للإسكان القادمة. ستركز المرحلة الأولى من نهجنا على ضمان تنفيذ برنامجنا الحالي للإصلاح والتغيير التنظيمي بكفاءة من الآن وحتى عام 2026. خلال المرحلة الثانية (2026 إلى 2028)، سنطور مقترحاتنا لتقديم توصيات التحقيق وإصلاحاتنا الأوسع نطاقا، بما في ذلك من خلال س التشريعات عندما يسمح الوقت البرلماني بذلك. اعتبارا من عام 2028 فصاعدا، سنركز جهودنا على تنفيذ الإصلاحات التي سيبدأ تطبيقها. سيكون التعاون الوثيق مع جميع شركاء التنفيذ أمرا مهما في كل مرحلة.

18. نلتزم بالاضطلاع بهذا العمل وعمل تغيير طويل الأجل وذي مغزى، تكريما لأرواح 72 شخصا فقدت، وتغيرت إلى الأبد. هذه مسؤوليتنا بصفتنا حكومة خدمية.

الفصل الأول: رد حكومة المملكة المتحدة على توصيات تقرير المرحلة الثانية من تحقيق برج جرينفل

19. تقبل الحكومة جميع نتائج التحقيق، والمشاكل التي يجب إصلاحها، كما أبرزت التوصيات. نحن ملتزمون بتقديم استجابة قوية لجميع التوصيات. هذا هو السبب في قبول الحكومة والمنظمات المسؤولة الأخرى 49 توصية بالكامل.

20. فيما يتعلق بالتسعة المتبقية، التي تستهدف جميعها الحكومة، نقبلها من حيث المبدأ، وأوضحنا في ردنا كيف سننفذها. لا ينتقص ذلك مع الالتزام المذكور أعلاه، ولكن يجب علينا التأكد أنها تحقق أفضل النتائج للجمهور، إذ تتطلب التوصية مزيدا من الدراسة، مثل التشاور العام.

21. وتَرِد أدناه ردود الحكومة المباشرة على التوصيات، باستخدام أرقام الفقرات الواردة في التقرير.

التوصية 1: أن تجمع الحكومة تحت إشراف منظم واحد جميع الوظائف المتعلقة بصناعة البناء التي أشرنا إليها. (113.6)

تقبل الحكومة هذه التوصية من حيث المبدأ.

وينفذ المنظم الواحد الوظائف المحددة في التقرير باستثناءين. لا نعتقد أنه من المناسب للمنظم الواحد إجراء اختبار وإصدار شهادات لمنتجات البناء أو إصدار شهادات امتثال، لأن هذا من شأنه أن يخلق تضاربا جديدا في المصالح داخل المنظم. بدلا من ذلك، سنعزز الرقابة على هيئات تقييم المطابقة بإجراء إصلاحات في نظام منتجات البناء.

سيبدأ التنفيذ على الفور، بدءا بالعمل على دعم النظام التنظيمي القائم، باعتباره الأساس للتحرك نحو مزيد من التوحيد. ونحن ننشر ورقة خضراء لمنتجات البناء إلى جانب هذا الرد الذي يحدد مقترحاتنا لإصلاح النظام التنظيمي لمنتجات البناء، وسيُسترشد بها في تنفيذ هذه التوصية.

سننشر نشرة الإصلاح التنظيمي والتشاور بشأن التخطيط لإنشاء المنظم الواحد في وقت لاحق من هذا العام قبل تقديم التشريعات اللازمة لتأسيسه لاحقا في البرلمان.

سنزيد على توصية التحقيق من خلال التشاور بشأن تعزيز التحقيق في حوادث سلامة المباني الخطيرة. سندرس جميع الخيارات الممكنة لضمان التحقيق في الحوادث الخطيرة بسرعة وشفافية، بما في ذلك إنشاء منظمة قائمة بذاتها، لتوفير وجهة نظر إضافية وأدلة وتحديات.

التوصية 2: إعادة النظر على وجه السرعة في تعريف المبنى الأكثر خطورة لأغراض قانون سلامة المباني. (113.7)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

أجرى منظم سلامة المباني مراجعة أولية لتعريف المبنى عالي الخطورة. ستوضع خطط المراجعة المستمرة، وستساعد في تعزيز نظام البناء وطمأنة السكان، وتحديد هل ينبغي تعديل قائمة المباني الخاضعة للإشراف التنظيمي المعزز ومتطلبات نظام المخاطر العالية بأي طريقة، في صيف عام 2025.

التوصية 3: أن تضع الحكومة المسؤولية عن المهام المتعلقة بالسلامة من الحرائق التي تمارسها حاليا وزارة الإسكان والمجتمعات والحكومات المحلية MHCLG ووزارة الداخلية ووزارة الأعمال والتجارة في إدارة واحدة تحت إشراف وزير واحد. (113.8)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

ستنتقل الوظائف المتعلقة بالسلامة من الحرائق من وزارة الداخلية إلى وزارة الإسكان والمجتمعات والحكومات المحلية MHCLG. إن المنظم الوطني لمنتجات البناء في وزارة الأعمال والتجارة يشرف عليه وزير الإسكان والمجتمعات والحكومات المحلية MHCLG، وسنواصل النظر في الدمج في سياق توصيات التقرير الأوسع بشأن الإصلاح المؤسسي.

التوصية 4: أن يعين الوزير كبير مستشاري البناء بميزانية وموظفين كافيين لتقديم المشورة بشأن جميع المسائل التي تؤثر في صناعة البناء، بما في ذلك:

a) مراقبة جميع جوانب عمل الإدارة المتعلقة بلوائح البناء والإرشادات القانونية.

b) تقديم المشورة للوزير عند الطلب، و

c) لفت انتباه الوزير إلى أي مسائل تؤثر في لوائح البناء والتوجيهات القانونية، أو المسائل التي تؤثر في صناعة البناء عموما، ويجب أن تكون الحكومة على دراية بها. (113.9)

تقبل الحكومة هذه التوصية

سنعين كبير مستشاري البناء لتقديم المشورة للوزير، ولمراقبة عمل الوزارة المتعلقة بلوائح البناء والتوجيه القانوني وصناعة البناء عموما، وجمع الصناعة معا ومحاسبتها للمساعدة على تخطيط وتحقيق التقدم الذي يجب أن نحرزه معا، لتحقيق الإصلاح الفعال وتغيير الثقافة. سيقدم كبير مستشاري البناء أيضا مدخلات مباشرة، وجمع المشاركين في الصناعة للتخطيط لإنشاء المنظم الواحد وتنفيذ ذلك.

التوصية 5: مراجعة التوجيهات القانونية عموما، والوثيقة (ب) المعتمدة بوجه خاص، وفقا لذلك، ونشر نسخة منقحة في أقرب وقت ممكن. (113.11)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

يجري منظم سلامة المباني مراجعة لكيفية تنظيم الإرشادات القانونية، المقدمة حاليا في شكل مستندات معتمدة، وتحديثها وتقديمها من أجل توفير إرشادات دقيقة ومحدثة ومتماسكة لدعم المصممين في إثبات

الامتثال للوائح البناء. ستنشر النتائج المؤقتة بحلول صيف 2025، وستنشر قائمة كاملة بالتوصيات في عام 2026.

حُدثت الإرشادات الواردة في الوثيقة (ب) المعتمدة عدة مرات منذ عام 2017، لتوضيحها وتحسين معايير السلامة من الحرائق. التزمت الحكومة بإبقاء الوثيقة (ب) المعتمدة قيد المراجعة المستمرة، وسيقوم منظم سلامة المباني بالتشاور بشأن المزيد من التغييرات في خريف عام 2025.

التوصية 6: أن تتضمن النسخة المنقحة من الإرشادات تحذيرا واضحا في كل قسم بأن المتطلبات القانونية واردة في لوائح البناء وأن الامتثال للإرشادات لن يؤدي بالضرورة إلى الامتثال للوائح البناء. (113.12)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

سنتناول هذه المسألة في الرد على التوصية 5.

التوصية 7: تجعل المواد وأساليب البناء الجديدة وممارسة إكساء المباني القائمة من وجود التقسيم الفعال افتراضا مشكوكا فيه، ونوصي بإعادة النظر فيه عند تنقيح الوثيقة (ب) المعتمدة. (113.13)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

سنتناول هذه المسألة في الرد على التوصية 5.

التوصية 8: إن حساب المعدل المحتمل لانتشار الحريق والوقت اللازم للإخلاء، بما في ذلك إجلاء الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية أو العقلية، أمورٌ تخص مهندس إطفاء مؤهل. ولا نعتقد أنه سيكون من المفيد محاولة إدراج إشارة في الوثيقة (ب) المعتمدة إلى ما يمكن أن يكون مقبولا، لأن كل مبنى مختلف عن غيره، ولكننا نوصي بأن تلفت التوجيهات الانتباه إلى الحاجة إلى إجراء حساب من هذا النوع. (113.13)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

سنتناول هذه التوصية في المراجعة المستمرة للوثيقة (ب) المعتمدة، بقيادة منظم سلامة المباني. ستستكشف المراجعة ومشاركة الصناعة الطرق التي يمكن من خلالها تحديث الوثيقة (ب) المعتمدة لتوفير مزيد من الإرشادات بشأن انتشار الحرائق الخارجية، مع دعم المصممين بما يكفي في النظر في انتشار الحريق عبر الجدار الخارجي.

التوصية 9: ينبغي أن تشمل عضوية الهيئات التي تقدم المشورة بشأن التغييرات في التوجيه القانوني ممثلين عن الأوساط الأكاديمية، وكذلك من لديهم خبرة عملية في الصناعة (بما في ذلك مهندسو الإطفاء) الذين اختيروا لخبرتهم ومهاراتهم، وينبغي ألا تشمل فقط من خدموا في هيئات مماثلة في الماضي. (113.14)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

ونوافق على أنه ينبغي إشراك مجموعة متنوعة من الممثلين، بما في ذلك الممثلين من الأوساط الأكاديمية والمهنية، في عضوية الهيئات التي تقدم المشورة بشأن التغييرات التي تطرأ على التوجيه القانوني.

أنشأ قانون سلامة المباني لعام 2022 اللجنة الاستشارية للبناء (BAC) وهي بدورها مدعومة بمجموعات عمل متخصصة، مثل مجموعة عمل السلامة من الحرائق المعتمدة في الوثيقة (ب). ولها تمثيل أكاديمي ومهني كبير. سينظر في العضوية ومجموعة الخبرات المتاحة من خلال لجنة المراجعة في مراجعة الإرشادات القانونية.

التوصية 10: أن يكون من المتطلبات القانونية أن تقدم استراتيجية السلامة من الحرائق التي يضعها مهندس إطفاء مسجل مع طلبات الرقابة على المباني (في البوابة 2) لتشييد أو تجديد أي مبنى شديد الخطورة، وإعادة تقديمها في مرحلة الإنجاز (البوابة 3). يجب أن تأخذ هذه الاستراتيجية في الحساب احتياجات الأشخاص المستضعفين، بما في ذلك الوقت الإضافي الذي قد يحتاجون إليه لمغادرة المبنى أو الوصول إلى مكان آمن داخله، وأي مرافق إضافية ضرورية لضمان سلامتهم. (113.15)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

مطلوب بالفعل استراتيجية للسلامة من الحرائق مع طلبات الرقابة على المباني لتشييد المباني عالية الخطورة أو إجراء أعمال كبيرة عليها. سينظر منظم سلامة المباني في كيفية جعل الإرشادات الحالية بشأن ما هو مطلوب أكثر وضوحا لمقدمي الطلبات.

ويُتناول تسجيل مهنة هندسة الحرائق في الرد على التوصية 15.

التوصية 11: من الصعب تقييم هل كان من الممكن لنظام الجدار الخارجي أن يدعم استراتيجية إخلاء معينة، لأن المعلومات الضرورية ليست متاحة دائما. لذلك نوصي باتخاذ خطوات بالاشتراك مع المجتمع المهني والأكاديمي لتطوير طرق اختبار جديدة، توفر المعلومات اللازمة لإجراء مثل هذه التقييمات بشكل موثوق. (113.17)

تقبل الحكومة هذه التوصية

سنعمل مع المجتمع المهني والأكاديمي لمعالجة هذه التوصية، من خلال المراجعة المستمرة للوثيقة المعتمدة بقيادة منظم سلامة المباني، مع الأخذ في الحساب أي تغييرات ضرورية على إرشادات الجدران الخارجية. ستساعد المعلومات من البحوث في هذا المجال أي تطور مستقبلي للتغييرات أو إدخال طرق اختبار جديدة، وستتطلع الحكومة إلى قطاع البناء لإثبات أن طرق الاختبار المستخدمة فعالة، وتعطي مؤشرا حقيقيا على السلوك المحتمل لنظام الجدار الخارجي في حالة نشوب حريق.

التوصية 12: يجب التعامل مع BS 9414 بحذر، ونوصي بأن توضح الحكومة أنه لا ينبغي لمهندس إطفاء مؤهل بطريقة مناسبة استخدامه كبديل للتقييم. (113.18)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

سنتناول هذه المسألة في الرد على التوصية 5.

التوصية 13: أن يكون منظم البناء مسؤولا عن تقييم مدى مطابقة منتجات البناء لمتطلبات التشريعات والتوجيهات القانونية ومعايير الصناعة وإصدار الشهادات حسب الاقتضاء. لا بد أن نتوقع أن تصبح هذه الشهادات بارزة في السوق. (113.22)

تقبل الحكومة هذه التوصية من حيث المبدأ.

لقد نشرنا ورقة خضراء لمنتجات البناء جنبا إلى جنب مع الرد على الاستفسار الذي يتناول هذه التوصية بكفاءة أكبر، لأنها ستعد جزءا من الإصلاح على مستوى المنظومة.

هذا ضروري في الهيكل التنظيمي والمؤسسي لمنتجات البناء لمعالجة المشكلات العميقة الجذور مع النظام الحالي. تحدد الورقة الخضراء مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك الالتزامات الجديدة على جميع الذين يؤدون دورا رئيسيا في اختبار منتجات البناء وإصدار الشهادات وضمانها.

سترفع هذه التدابير الشاملة المستوى من حيث الصرامة والاتساق والشفافية والثقة، مع الهدف العام المتمثل في دعم كل من المنتجات الآمنة والاستخدام الآمن للمنتجات.

التوصية 14:

a) أن تدرج في الشهادة نسخ من جميع نتائج الاختبار التي تدعم أي شهادة صادرة عن منظم البناء،

b) أن يطلب من المصنعين تزويد منظم البناء بتاريخ الاختبار الكامل للمنتج أو المادة التي ترتبط بها الشهادة وإبلاغ المنظم بأي ظروف مادية قد تؤثر في أدائها،

c) يطلب من الشركات المصنعة بموجب القانون تقديم نسخ عند الطلب من جميع نتائج الاختبارات التي تدعم الادعاءات المتعلقة بأداء الحرائق المقدمة لمنتجاتهم. (113.23)

تقبل الحكومة هذه التوصية من حيث المبدأ.

يجب أن تكون أي ادعاءات بشأن أداء المنتج، بما في ذلك البيانات عن مدى ملاءمته للاستخدام في حالات معينة، واضحة وصادقة ومثبتة. يجب أن تكون نتائج الاختبار التي يتم الاعتماد عليها عند طرح منتج في السوق متاحة ومجانية للذين يختارون المنتج ويستخدمونه. علاوة على ذلك، يجب أن يكون للمنظم الوطني صلاحيات تفويض الكشف عن أي معلومات تتعلق بعملية الاختبار التي يعدها ضرورية للتأكد من امتثال المنتج للقانون.

لقد نشرنا ورقة خضراء لمنتجات البناء جنبا إلى جنب مع الرد على الاستفسار الذي يقترح تدابير واسعة النطاق للإصلاح على مستوى النظام، بما في ذلك تدابير معالجة اختبار المنتج وتقييم المطابقة.

التوصية 15: أن تكون مهنة مهندس الإطفاء معترفا بها ومحمية بموجب القانون، وكذلك إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم المهنة وتحديد المعايير المطلوبة للعضوية والاحتفاظ بسجل للأعضاء وتنظيم سلوكهم. (113.25)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

نحن ندرك أهمية مهندسي الإطفاء في ضمان سلامة أرواح الناس، وسننظر في كيفية حماية المهنة وتنظيمها بفعالية أكبر.

التوصية 16: أن تتخذ الحكومة خطوات عاجلة لزيادة عدد الأماكن في دورات الماجستير عالية الجودة في هندسة الحريق المعتمدة من المنظم المهني. (113.25)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

نحن ندرك الفائدة التي يمكن أن يجلبها المزيد من الدورات التدريبية على مستوى الماجستير في هندسة الحرائق، وسننظر في كيفية زيادة عددها واستيعابها بفعالية أكبر.

التوصية 17: أن تدعو الحكومة إلى عقد اجتماع لمجموعة من مهندسي الإطفاء الممارسين والأكاديميين وغيرهم من المهنيين الذين تراهم مناسبين لإصدار بيان موثوق به عن المعارف والمهارات المتوقعة من مهندس إطفاء مختص. يمكن مثل هذا البيان الآخرين في صناعة البناء من تحسين فهم طبيعة وأهمية عمل مهندس الإطفاء. (113.27)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

سنعقد لجنة من الأكاديميين وخبراء الصناعة للنظر في ما يجب توقعه من مهندس إطفاء مختص. تدعم اللجنة أيضا وتقدم المشورة بشأن تنفيذ التوصيات الأخرى فيما يتعلق بمهندسي الإطفاء.

التوصية 18: أن تشجع الحكومة، بالتعاون مع الهيئات الصناعية والمهنية، على تطوير دورات في مبادئ هندسة الحريق لمهنيي البناء وأعضاء خدمات الإطفاء والإنقاذ كجزء من تطويرهم المهني المستمر. (113.28)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

نحن ندرك أهمية مبادئ هندسة الحريق لهذه المهن وغيرها. سنعمل مع الهيئات الصناعية والمهنية للنظر في أفضل السبل لتشجيع تطوير الدورات.

التوصية 19: نحن ندرك أن كلا من مجلس تسجيل المهندسين المعماريين (ARB) والمعهد الملكي للمهندسين المعماريين البريطانيين (RIBA) اتخذ خطوات منذ حريق برج جرينفل لتحسين تعليم وتدريب المهندسين المعماريين. نوصي بمراجعة التغييرات التي جرت في السابق، للتأكد أنها كافية في ضوء النتائج التي توصلنا إليها. (113.30)

يقبل ARB و RIBA هذه التوصية.

يشير تقرير التحقيق إلى أن كلا من المنظم، مجلس تسجيل المهندسين المعماريين (ARB)، والهيئة المهنية، المعهد الملكي للمهندسين المعماريين البريطانيين (RIBA)، اتخذ خطوات منذ حريق برج جرينفل، لتحسين تعليم وتدريب المهندسين المعماريين. التزمت كلتا المنظمتين بمراجعة التغييرات التي جرت سابقا، للتأكد أنها كافية في ضوء نتائج التحقيق.

نرحب بالخطوات التي اتخذها ARB و RIBA في السابق، وسنواصل دعمهما لإجراء المزيد من التغييرات إذا لزم الأمر.

التوصية 20: أن يكون من المتطلبات القانونية دعم طلب الموافقة على الرقابة المبنى فيما يتعلق ببناء أو تجديد مبنى عالي الخطورة (البوابة 2) ببيان من مدير أول للمصمم الرئيسي بموجب قانون سلامة المباني لعام 2022 بأنه قد اتخذت جميع الخطوات المعقولة، لضمان أن يكون المبنى المصمم عند الانتهاء آمنا، كما تتطلب لوائح البناء. (113.31)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

نعتزم أن نجعل من المتطلبات القانونية تضمين مثل هذا البيان مع طلبات الموافقة على الرقابة على المباني التي تتطلب من المصمم الرئيسي تأكيد امتثاله لواجباته الحالية. يتضمن ذلك جميع الخطوات المعقولة التي تتخذ لضمان توافق التصميم مع المتطلبات ذات الصلة في لوائح البناء.

سننظر هل يجب أن ينطبق هذا المطلب على جميع طرق الرقابة على المباني، وليس فقط المباني عالية الخطورة، بما يتماشى مع متطلبات المكلفين، بموجب قانون سلامة المباني لعام 2022.

التوصية 21: أن يطبق المتعاقدون الرئيسيون الراغبون في الاضطلاع بتشييد أو تجديد المباني الأكثر خطورة مخططَ ترخيص يديره منظم البناء، وأن يكون من المتطلبات القانونية أن يكون أي طلب للحصول على موافقة على الرقابة على المباني لتشييد أو تجديد مبنى عالي الخطورة (البوابة 2) مدعوما بتعهد شخصي من مدير أو مدير أقدم للمقاول الرئيسي باتخاذ كل العناية المعقولة، للتأكد أن يكون المبنى عند الانتهاء والتسليم آمنا كما تتطلب لوائح البناء. (113.33)

تقبل الحكومة هذه التوصية

سنراجع تأثير نظام الواجب الجديد فيما يتعلق بالمباني عالية الخطورة، وسنعمل مع القطاع لتحديد كيف يمكننا المضي قدما، بما في ذلك إدخال نظام ترخيص للمقاولين الرئيسيين يمكن به منح الترخيص على أساس معايير تتماشى مع متطلبات الموظف، ويمكن سحبها لعدم تحقيق الامتثال للوائح.

التوصية 22: أن تعين الحكومة لجنة مستقلة للنظر هل من المصلحة العامة أن يؤدي مهام الرقابة على المباني من لديهم مصلحة تجارية في العملية. (113.37)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

وستنشأ لجنة مستقلة لمراجعة قطاع الرقابة على المباني، وتوصي بالهيئات التي ينبغي أن تضطلع بمهام معينة، فضلا عما إذا كان ينبغي أن تؤدي سلطة وطنية جميع مهام الرقابة على المباني.

التوصية 23: نوصي بأن تنظر اللجنة نفسها هل ينبغي أن تؤدي سلطة وطنية جميع مهام الرقابة على المباني. (113.38)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

انظر التوصية 22.

التوصية 24: أشرنا إلى مكتبة مواد الإكساء التي أنشأتها جامعة كوينزلاند، التي يمكن أن تشكل أساسا لمصدر قيم للمعلومات لمصممي المباني عموما. نوصي بأن يرعى منظم البناء تطوير مكتبة مماثلة، ربما كجزء من مشروع مشترك مع جامعة كوينزلاند، لتوفير مورد مستمر للمصممين. (113.39)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

نحن نقبل فرضية الوصول الأفضل إلى المعلومات والموارد ونتائج الاختبار من خلال مكتبة رقمية. تماشيا مع ذلك، ندرس خيارات لدعم الوصول إلى البيانات من الاختبارات على المنتجات والمواد ومعلومات السلامة من الحرائق والأداء الأوسع نطاقا كجزء من إصلاحات منتجات البناء الأوسع نطاقا.

التوصية 25: أن يكون من المتطلبات القانونية للحكومة أن تحتفظ بسجل متاح للجمهور للتوصيات المقدمة من اللجان المختارة والأطباء الشرعيين والتحقيقات العامة إلى جانب وصف للخطوات المتخذة ردا على ذلك. إذا قررت الحكومة عدم قبول التوصية، فعليها أن تذكر أسبابها. يجب أن يكون التدقيق في أعمالها مسألة تخص البرلمان، ويجب أن يطلب منها تقديم تقرير سنوي إليه. (113.40)

تقبل الحكومة هذه التوصية من حيث المبدأ.

سننشئ سجلا في GOV.UK لجميع التوصيات المقدمة من التحقيقات العامة منذ عام 2024، وسننظر في جعل ذلك مطلبا قانونيا دائما. توافق الحكومة على أن التدقيق في أفعالها مسألة تخص البرلمان، وسيلتزم الوزراء بإطلاع البرلمان على التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التحقيق. وتشير الحكومة إلى توصية لجنة

التحقيقات القانونية في مجلس اللوردات بإنشاء لجنة جديدة للبرلمان لتحسين التدقيق في رد الحكومة على توصيات التحقيق. يحتفظ الجهاز القضائي بالفعل بسجل متاح للجمهور لتقارير الحد من الوفاة في المستقبل التي يقدمها الأطباء الشرعيون، وتعمل الحكومة مع رئيس الطب الشرعي لتحسين شفافيتها وتوافرها، فضلا عن تحسين المساءلة بشأن الردود عليها.

التوصية 26: أن تنشئ الحكومة نظاما للاعتماد الإلزامي للتصديق على كفاءة مقيمي مخاطر الحرائق عن طريق وضع معايير للتأهيل والتطوير المهني المستمر وأي تدابير أخرىK قد تعد ضرورية أو مرغوبة. نعتقد أنه من الضروري أن يكون نظام الاعتماد إلزاميا من أجل ضمان كفاءة جميع الذين يقدمون خدماتهم كمقيمين لمخاطر الحرائق. (133.41)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

سنسن تشريعا لجعل التحقق المستقل من كفاءة مقيمي مخاطر الحرائق لأداء هذا الدور الحاسم مطلبا إلزاميا من خلال هيئة إصدار الشهادات المعتمدة من UKAS.

التوصية 27: لا يمكننا تحديد هل توجد حاجة إلى مزيد من التوحيد القياسي لمفاتيح وأزرار التحكم في الحرائق. لذلك نوصي بأن تسعى الحكومة للحصول على مشورة عاجلة من منظم سلامة المباني والمجلس الوطني لرؤساء الإطفاء بشأن طبيعة المشكلة وحجمها والرد المناسب عليها. (113.43)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

يراجع المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء الإرشادات الخاصة بتوفير مفاتيح التحكم في المصاعد وقت الحرائق بالتعاون مع منظم سلامة المباني لدعم رؤية بشأن توحيد المعايير في المباني. ويمسح أيضًا خدمات الإطفاء والإنقاذ لتحديد كيفية توزيع مفاتيح المصاعد على رجال الإطفاء، ونوع هذه المفاتيح.

التوصية 28: أن يطلب القانون من كل ناقل غاز التحقق من إمكانية الوصول إلى كل صمام [عزل خط الأنابيب] على نظامه مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات، وإبلاغ مسؤول الصحة والسلامة بنتائج هذا التفتيش، كجزء من مراجعة حالة سلامة الغاز. (113.44)

تقبل الحكومة هذه التوصية من حيث المبدأ.

نحن نتفق مع نتائج التحقيق بأن إمكانية الوصول إلى هذه الصمامات ووظائفها أمر أساسي لضمان الصحة والسلامة بإيقاف إمدادات الغاز في حالات الطوارئ. وفي حين أن عمليات التفتيش كل ثلاث سنوات قد تكون مناسبة، فقد تكون هناك حالات أخرى ينبغي أن تكون فيها عمليات التفتيش أكثر تواترا، أو عندما تكون الفترة الزمنية الأطول مناسبة.

ليكون ذلك مبنيا على معلومات، يعمل المدير التنفيذي للصحة والسلامة (HSE) مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لوضع تصور كامل وفهم شامل.

- مناهج سلامة النظام الحالية، مع ملاحظة التغييرات في ترتيبات المشغل منذ مأساة جرينفل،
- العلاقات المتبادلة بين مشغلي شبكات الغاز وأصحاب المباني/ الأشخاص الخاضعين للمساءلة/ ملاك الأراضي لفهم الصعوبات التي تظهر عند تحديد المشكلات المتعلقة بصمامات عزل خطوط الأنابيب وطرق الحل.

باستخدام هذا البحث الإثباتي، ستطور الصحة والسلامة والبيئة الخيارات الأولية بحلول مارس 2025، مع جدول زمني مقترح للمضي قدما في الخيار المفضل.

التوصية 29: أن تنشئ الحكومة [كلية مستقلة للإطفاء والإنقاذ] على الفور بموارد كافية لتقديم الخدمات التالية على الصعيد الوطني:

a) التدريب العملي المكمل للتدريب على جميع المستويات الذي تقدمه خدمات الإطفاء والإنقاذ الفردية،

b) التثقيف في شكل محاضرات وحلقات دراسية عن مختلف جوانب عمل دوائر الإطفاء والإنقاذ من أجل تبادل الخبرات وتعزيز الممارسات الجيدة،

c) البحث في المسائل التي قد تؤثر في عمل خدمات الإطفاء والإنقاذ، بما في ذلك الحرائق الكبرى،

d) تطوير المعدات والسياسات والإجراءات المناسبة لضمان فعالية خدمات الإطفاء والإنقاذ على الصعيد الوطني وسلامة رجال الإطفاء والجمهور،

e) وضع معايير وطنية للكفاءة الإدارية لكبار المديرين، بمن فيهم مديرو غرف التحكم، والمحافظة عليها، وتوفير التدريب الإداري للرتب العليا والتقييم المنتظم لها بالرجوع إلى هذه المعايير. (113.51)

تقبل الحكومة هذه التوصية من حيث المبدأ.

نحن ندرك أهمية التأكد أن خدمات الإطفاء والإنقاذ مدربة بشكل مناسب، والحفاظ على معايير عالية. وقد أوصي بإنشاء كلية في تقرير مرَكز لعام 2023 الصادر عن HMICFRS بشأن القيم والثقافة في خدمات الإطفاء والإنقاذ كوسيلة لمواجهة التحديات في هذه المجالات.

سيتطلب إنشاء الكلية تشريعا أوليا، والتشاور هو الخطوة الأولى الضرورية. اعتبارا من صيف عام 2025، سنتشاور بشأن أنسب الوظائف التي يجب على الكلية عملها، وأفضل طريقة لتنظيمها وتقديمها، بما في ذلك النظر في جميع الوظائف التي أوصى بها التحقيق. سيؤدي التفاعل مع مجموعة واسعة من الأشخاص والمنظمات والاستماع إليهم إلى تعزيز مقترحاتنا.

ستكون الأولوية المبكرة هي الاتفاق مع شركاء القطاع على نتائج العالم الحقيقي التي ستحققها الكلية الناجحة، لتكون جميع الأعمال الإضافية مبنية على معلومات.

التوصية 30: أن يكون لدى [الكلية] موظفون دائمون بحجم كاف لإدارة عملياتها وتطوير وظائفها استجابة لمتطلبات خدمات الإطفاء والإنقاذ على الصعيد الوطني ومتطلبات المجلس. تحتاج الكلية إلى الوصول إلى مرافق دائمة، بما في ذلك مرافق التدريب العملي والتعليم. نتصور أن يتم تقديم الكثير من التدريب والتعليم من رجال إطفاء ذوي خبرة مناسبة، يُختارون وفق ما تتطلبه الحالة من خدمات الإطفاء والإنقاذ في جميع أنحاء البلاد. (113.53)

تقبل الحكومة هذه التوصية من حيث المبدأ.

انظر التوصية 29. سيوثق ذلك من خلال التشاور بشأن أنسب الوظائف التي يجب على الكلية عملها، وكيف يمكن تنظيمها وتقديمها على أفضل وجه.

التوصية 31: أن تقوم مفتشية الشرطة وخدمات الإطفاء والإنقاذ التابعة لجلالة الملك (المعروفة باسم "المفتشية") بتفتيش فرقة إطفاء لندن في أقرب وقت ممكن لتقييم ما يلي:

a) مدى دمج غرفة التحكم الآن في المنظمة،

b) فعالية الترتيبات المتعلقة بتحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي غرفة التحكم، وتقديم التدريب الفعال وتسجيل نتائجه،

c) فعالية غرفة التحكم عموما،

d) قدرة غرفة التحكم على التعامل مع عدد كبير من الطلبات المتزامنة للحصول على المشورة والمساعدة من الأشخاص المتضررين مباشرة من الحرائق أو حالات الطوارئ الأخرى، و

e) نوعية وفعالية ترتيبات الاتصال بين غرفة التحكم وقائد الحادث. (113.55)

تقبل مفتشية جلالة الملك للشرطة وخدمات الإطفاء والإنقاذ (HMICFRS) هذه التوصية.

فتشت HMICFRS في الآونة الأخيرة فرقة إطفاء لندن في فبراير 2024 من حيث فعاليتها وكفاءتها وإدارة الأفراد. نُشرت النتائج في نوفمبر 2024.

عموما، وجدت HMICFRS أن فرقة إطفاء لندن قد حققت تحسينات كبيرة في أدائها منذ التفتيش السابق في يناير 2022. حسن فريق إطفاء لندن فهمه للمخاطر، ويستمر في الاستجابة بسرعة للحرائق، وينظر إليه على أنه رائع في الاستجابة للحوادث الكبرى والمتعددة الوكالات.

التوصية 32: أن تقوم المفتشية في أقرب وقت ممكن بتفتيش فرقة إطفاء لندن لفحص الترتيبات التي لديها لتقييم تدريب قادة الحوادث على جميع المستويات وكفاءتهم المستمرة، سواء عن طريق عملية إعادة التحقق أو غير ذلك. (133.56)

تقبل مفتشية جلالة الملك للشرطة وخدمات الإطفاء والإنقاذ (HMICFRS) هذه التوصية.

انظر التوصية 31.

التوصية 33: أن تفتش هيئة التفتيش، في أقرب وقت ممكن عمليا مكتب الإطفاء والإنقاذ لفحص ترتيباتها المتعلقة بجمع المعلومات وتخزينها وتوزيعها والإبلاغ عنها وفقا للمادة 7 (2) (د) من قانون خدمات الإطفاء والإنقاذ لعام 2004، ولا سيما ترتيباتها المتعلقة بتحديد المباني السكنية الشديدة الخطورة وجمع المعلومات المتعلقة بها وتخزينها وتوزيعها (113-57)

تقبل مفتشية جلالة الملك للشرطة وخدمات الإطفاء والإنقاذ (HMICFRS) هذه التوصية.

انظر التوصية 31.

التوصية 34: أن تضع فرقة إطفاء لندن ترتيبات دائمة فعالة لجمع الدروس المستفادة من الحوادث والتحريات والتحقيقات السابقة والنظر فيها وتنفيذها بفعالية. وينبغي أن تكون هذه الترتيبات بسيطة قدر الإمكان ومرنة ومن النوع الذي يكفل تنفيذ أي تغييرات مناسبة في الممارسة أو الإجراءات على وجه السرعة. (113.58)

تقبل فرقة إطفاء لندن (LFB) جميع التوصيات ذات الصلة بها، بما في ذلك هذه التوصية الموجهة إليها مباشرة.

تلتزم LFB بضمان تعلم الدروس من الحوادث ومشاركة الممارسات الجيدة عبر المنظمة ومع الوكالات الرئيسية.

وجرى تحسين جمع التعلم والبيانات المستمدة من الحوادث التشغيلية، مع التحرك نحو نهج أكثر انفتاحا ودعما فيما يتعلق بالتعلم، مما يعكس أفضل الممارسات من القطاعات الأخرى مثل الصحة والطيران.

تُعطى الأولوية للحوادث الهامة والكبيرة لأغراض التعلم، وتُشارك المعلومات مع الموظفين في أسرع وقت ممكن، في حالة حدوث حوادث مماثلة مرة أخرى.

قدم الإطفاء نشرة جديدة - Operational News Flash - لتوفير المعلومات الهامة للمخاطر على الفور مباشرة إلى موظفي العمليات التي تفصل أيضا بين الحاجة إلى المعرفة والمعرفة الجيدة فيما يتعلق بالتعلم التشغيلي وتحديد المخاطر التشغيلية.

التوصية 35: أن تنظر دوائر الإطفاء والإنقاذ التي لا تزال تستخدم أجهزة راديو منخفضة الطاقة وآمنة في جوهرها كجزء من أجهزة التنفس في الاحتفاظ بها فقط للحالات التي يوجد فيها خطر حقيقي لإشعال غازات قابلة للاشتعال واستخدام أجهزة راديو عالية الطاقة عموما، لا سيما في المباني الشاهقة. (113.59).

يقبل المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) هذه التوصية نيابة عن جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ.

يمسح NFCC خدمات الإطفاء والإنقاذ لفهم الترتيبات المعمول بها حاليا على المستوى المحلي وما هو الدعم الوطني الذي يمكن وضعه لدعم الخدمات لتلبية هذه التوصية.

سيعد NFCC خطة تسليم بحلول نهاية أبريل 2025 لتحديد الإجراءات التي سيتخذونها نتيجة لذلك.

التوصية 36: أن تراعي جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ تزويد جميع رجال الإطفاء بأجهزة راديو رقمية. (113.60)

يقبل المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) هذه التوصية نيابة عن جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ.

انظر التوصية 35.

التوصية 37: نظرا لأن الاتصالات اللاسلكية غير موثوقة بطبيعتها في بيئات معينة، فإننا نوصي بتدريب رجال الإطفاء على الاستجابة كما يجب لفقدان الاتصالات وفهم كيفية استعادتها. (113.61)

يقبل المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) هذه التوصية نيابة عن جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ.

راجع NFCC محتوى الإرشادات التشغيلية الوطنية ومسح خدمات الإطفاء والإنقاذ لتحديد التدابير الإضافية التي يمكن توفيرها لدعم الوعي والتدريب على كيفية الاستجابة لفقدان الاتصالات.

سيعد NFCC خطة تسليم بحلول نهاية أبريل 2025 لتحديد الإجراءات التي سيتخذونها نتيجة لذلك.

التوصية 38: توفير التدريب الأساسي لجميع رجال الإطفاء على نظام وتشغيل نظام الإمداد بالمياه، بما في ذلك مختلف أنواع الصنابير المستخدمة ووظائفها. يجب أيضا التدريب على التدابير الفعالة لزيادة تدفق المياه وضغطها عند الضرورة. (113.62)

يقبل المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) هذه التوصية نيابة عن جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ.

راجع NFCC الإرشادات التشغيلية الوطنية وممسح خدمات الإطفاء والإنقاذ لتحديد التدابير الإضافية التي يمكن توفيرها لدعم التوعية والتدريب على نظام إمدادات المياه.

سيعد NFCC خطة تسليم بحلول نهاية أبريل 2025 لتحديد الإجراءات التي سيتخذونها نتيجة لذلك.

التوصية 39: أن تضع جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ بروتوكولا متفقا عليه مع متعهدي المياه القانونيين في مناطقهم ومراجعته دوريا، لتمكين التواصل الفعال بينهم فيما يتعلق بإمدادات المياه لأغراض مكافحة الحرائق. (113.63)

يقبل المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) هذه التوصية نيابة عن جميع خدمات الإطفاء والإنقاذ.

يناقش NFCC والمسؤولون الرئيسيون في خدمة الإطفاء للمياه مع متعهدي المياه كيفية تعزيز الترتيبات الحالية ومع Ofwat لتحديد التحسينات المحتملة في التفاعلات بين الخدمات ومتعهدي المياه.

سيعد NFCC خطة تسليم بحلول نهاية أبريل 2025 لتحديد الإجراءات التي سيتخذونها نتيجة لذلك.

التوصية 40: أن تعدل مؤسسة المعايير البريطانية القاعدة BS 750 لتشمل وصفا للأوضاع التي يقاس فيها معامل التدفق الذي تشير إليه في الفقرة 10.2. (113.64)

يقبل المعهد البريطاني للمعايير (BSI) هذه التوصية.

سيعدلون BS 750 وفقا لذلك، ويتوقعون نشر المعيار المنقح، بعد عملية تطوير المعايير المعتادة وفترة من المشاورات العامة، في نهاية عام 2025.

التوصية 41: أن ينظر المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء فيما إذا كان ينبغي تثبيط رجال الإطفاء عن الخروج عن تعليماتهم بمبادرة منهم، وفي هذه الحال، في أي ظروف، وأن يقدموا التدريب المناسب على كيفية الاستجابة لحالة من هذا النوع. (113.65)

يقبل المجلس الوطني لرؤساء الإطفاء (NFCC) هذه التوصية.

يعمل رجال الإطفاء في بيئة ديناميكية عالية الخطورة للغاية حيث تكون الاستجابة للتغييرات ضرورية لممارسة العمل الآمنة. تعد القدرة على توصيل التغييرات في بيئة التشغيل، في الوقت الفعلي، والحاجة إلى الانحراف عن الأهداف في بعض الأحيان أمرا ضروريا.

راجع NFCC الإرشادات الحالية ذات الصلة بشأن إحاطة الأطقم واستخلاص المعلومات منها، ويمسح خدمات الإطفاء والإنقاذ لتحديد التدابير الإضافية التي قد تدعم الوعي والتدريب في هذا المجال.

سيعد NFCC خطة تسليم بحلول نهاية أبريل 2025 لتحديد الإجراءات التي سيتخذونها نتيجة لذلك.

التوصية 42: إعادة النظر في قانون [الطوارئ المدنية] [2004] والنظر في منح وزير معين سلطة الاضطلاع بمهام المستجيب من الفئة 1 بدلا منه لفترة زمنية محدودة. (113.67)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

سيراجع مكتب مجلس الوزراء صلاحيات التدخلات القانونية، بالتشاور مع الإدارات الحكومية الأخرى.

التوصية 43: تتطلب اللائحة 23 من لائحة قانون الطوارئ المدنية لعام 2004 (التخطيط للطوارئ) لعام 2005 مستجيب من الفئة 1 يراعي عند وضع خططه أنشطة المنظمات التطوعية ذات الصلة. لذلك نوصي بتعديل اللائحة لمطالبة المستجيبين من الفئة 1 بإقامة شراكات مع المنظمات التطوعية والمجتمعية والدينية في المجالات التي يكونون فيها مسؤولين عن الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها. (113.68)

تقبل الحكومة هذه التوصية من حيث المبدأ.

نحن نقر بالدور المهم للقطاع التطوعي والمجتمعي والديني (VCFS) في جميع جوانب المرونة، ونلتزم ببناء علاقات وتعاون أقوى مع هذه المجموعات. ومع ذلك، نظرا للطبيعة المتنوعة للقطاع، نقترح إجراء

مشاورات سريعة، وسنؤكد النتيجة في وقت لاحق من عام 2025. يجب أن نفكر هل وضع واجب قانوني يمثل أفضل وسيلة لتحقيق مشاركة أقوى، وما الأعباء التي قد يحملها أي واجب قانوني جديد على كل من المستجيبين للطوارئ ومنظمات VCFS نفسها، خاصة على تلك المنظمات الصغيرة المضمنة في المجتمعات، مثل تلك التي كانت مهمة جدا في دعم مجتمع جرينفل.

التوصية 44: ترد الإرشادات الحالية بشأن التأهب لحالات الطوارئ في عدة وثائق، وكلها طويلة دون مبرر في بعض الجوانب. نوصي بتنقيح الإرشادات وتقليل طولها وتوحيدها في وثيقة واحدة تركز أكثر على حاجة الذين يقودون الاستجابة للنظر في متطلبات التعافي، والحاجة إلى تحديد الأشخاص المستضعفين، وأهمية تحديد وضمان التعاون مع الجماعات الطوعية والمجتمعية والدينية، وأن تتسق مع قانون المساواة لعام 2010. (113.69)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

وسنأخذها في الحساب بالكامل في نتائج مراجعة المرونة. كخطوة أولى، سننشر إرشادات المستجيب المحلي المنقحة بشأن "تحديد الأشخاص المستضعفين ودعمهم" في ربيع عام 2025.

التوصية 45: يجب الاعتراف صراحة بمراعاة الاعتبارات الإنسانية بجعلها المبدأ التاسع للاستجابة الفعالة والإنعاش. (113.69)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

وسنأخذها في الحساب بالكامل في نتائج مراجعة المرونة.

التوصية 46: غير أن الأحداث أثبتت الحاجة إلى فهم أوضح لطبيعة ترتيبات لندن جولد London Gold، ولا سيما في الحالات التي تتأثر فيها منطقة واحدة. ولذلك نوصي بتنقيح التوجيهات المتعلقة بتشغيل تلك الترتيبات وتدريب الرؤساء التنفيذيين الحاليين والمعينين حديثا تدريبا منتظما لضمان معرفتهم بمبادئها. (113.70)

تدعم الحكومة هذه التوصية المقدمة إلى السلطات المحلية في لندن ومجلس المرونة الإقليمي للسلطات المحلية في لندن.

حُددت هياكل المرونة في لندن بموجب قانون الطوارئ المدنية لعام 2004 وتوجيهاته القانونية، *التأهب للطوارئ*. تتطلب هذه شراكة استراتيجية متعددة الوكالات في جميع أنحاء لندن بالإضافة إلى شراكات منفصلة "منتدى مرونة الناحية" لكل ناحية في لندن ومدينة لندن.

يدعم مجلس المرونة الإقليمي للسلطات المحلية في لندن السلطات المحلية في لندن في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال المرونة بموجب قانون الطوارئ المدنية لعام 2004. ويشمل ذلك ملكية ترتيبات لندن جولد London Gold، التي يعمل مجلس الإدارة على إصلاحها منذ حريق برج جرينفل.

وشمل ذلك تحديث الإجراءات التشغيلية في لندن جولد London Gold، ونشر إرشادات محدثة للرؤساء التنفيذيين، والمشاركة الاستباقية من مجلس المرونة الإقليمي للسلطات المحلية بشأن الإخطار بحادث طارئ، وتطوير برنامج تدريبي لجميع الرؤساء التنفيذيين في لندن وغيرهم من كبار مسؤولي المجلس بشأن ترتيبات لندن جولد London Gold المخطط تنفيذها في عام 2025. ومن المقرر إجراء مراجعة أخرى لإجراءات لندن جولد London Gold هذا العام، للتأكد أنها تلبي توصية هذا التحقيق.

التوصية 47: أن تتبنى منتديات المرونة المحلية معايير وطنية لضمان التدريب الفعال والإعداد والتخطيط لحالات الطوارئ واعتماد مخططات مراجعة مستقلة لتحديد أوجه القصور وضمان الامتثال. (113.71)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

سننقح ونحدث المعايير الوطنية للمرونة لمنتديات المرونة المحلية (LRFs) لتوضيح التوقعات في منتديات المرونة المحلية. سنتولى إجراء مزيد من العمل، لتحديد مستويات الضمان المناسبة، بما في ذلك تطوير الشهادات والمؤهلات لتمكين السلطات المحلية ومنتديات المرونة المحلية من ضمان توفير التدريب في إطار المؤهلات الوطني.

وعملنا على بناء عمليات، لتحسين فهم أداء منتديات المرونة المحلية وقدراتها ومقدراتها، بعد تقديم تمويل القدرات والمقدرات الأساسية لمنتدى المرونة المحلي في عام 2021. نحن ملتزمون ببذل المزيد من الجهد معا لتعزيز LRFs، بما في ذلك من خلال رواد Stronger LRF. لقد قدمنا سابقا تقارير رسمية لتحسين فهم استعداد منتديات المرونة المحلية، وإجراء عملية تقييم القدرات المحلية، والتخطيط لاختبار بروتوكول جديد لمراجعة الأقران لمنتديات المرونة المحلية للعمل معا، من أجل تقييم أنشطة التخطيط والاستجابة والتعافي، بما في ذلك التدريب. سيساعد ذلك كلا من الشراكات الحكومية والمحلية على فهم نقاط القوة والضعف وتحفيز التحسينات.

التوصية 48: استحداث آلية للتحقق المستقل من تواتر ونوعية التدريب الذي تقدمه السلطات المحلية وغيرها من المستجيبين من الفئة 1. (113.71)

تقبل الحكومة هذه التوصية المقدمة للمستجيبين من الفئة 1 من حيث المبدأ.

يوجد عدد من الهيئات التنظيمية والتفتيشية عبر مجموعة من منظمات المستجيبة لدعمها للوفاء بمسؤولياتها بموجب قانون الطوارئ المدنية. نحن ندرك وجوب عمل المزيد، لتحسين اتساق التدريب ووضع توقعات واضحة. ولذلك كلفنا المجلس المستقل للمهارات القطاعية بإجراء مراجعة للمعايير المهنية الوطنية. ستحدد هذه المعايير الجديدة المعرفة والمهارات التي يحتاج إليها الناس ليكونوا مؤهلين في أدوارهم في المرونة، وستعمل على تحسين جودة التدريب وتوافره. ستوفر أكاديمية المملكة المتحدة للمرونة (UKRA) التي سيتم إطلاقها في أبريل 2025 منهجا تدريبيا بناء على هذه المعايير. سنضع التوقعات بشأن نوع وتواتر التدريب في المعايير الوطنية للمرونة لمنتديات المرونة المحلية المذكورة في التوصية 47.

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالمستجيبين من الفئة 1 للسلطة المحلية على وجه التحديد، ستعمل MHCLG مع الشركاء المحليين لتحديد نطاق عملية للسلطات المحلية للإبلاغ عن التدريب والتطوير.

التوصية 49: أن تقوم السلطات المحلية بتدريب جميع موظفيها، بمن فيهم الرؤساء التنفيذيين، على اعتبار المرونة جزءا لا يتجزأ من مسؤولياتها. (113.73)

تؤيد الحكومة هذه التوصية المقدمة إلى السلطات المحلية.

ونتوقع أن يزود جميع الموظفين المعنيين بالتدريب اللازم. وينبغي تمكين السلطات المحلية من تحديد أي من موظفيها ينبغي أن يتلقى التدريب بطريقة متناسبة ومصممة خصيصا لاحتياجاتها المحلية. وستساعد المعايير المهنية الوطنية المشار إليها في التوصية 35 في هذا الصدد.

تقدم جمعية الحكومة المحلية و SOLACE مجموعة واسعة من التدريب للرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك التدريب المتاح من كلية تخطيط الطوارئ.

تعتزم أكاديمية المملكة المتحدة للمرونة، التي سيتم إطلاقها في أبريل 2025، وجمعية الحكومة المحلية أيضا تقديم برنامج تدريبي بشأن الوقاية من المرونة والتأهب والاستجابة للرؤساء التنفيذيين للسلطات المحلية وكبار المديرين.

التوصية 50: لم يكن لدى المكتب وسيلة فعالة لجمع وتسجيل المعلومات عن النازحين من البرج والمباني المحيطة به، بمن فيهم المفقودين. من الصعب تجميع معلومات موثوقة من هذا النوع، وستختلف الصعوبات التي من المحتمل أن يواجهها المستجيبون من الفئة 1 للسلطة المحلية وفقا لطبيعة حالة الطوارئ نوصي جميع السلطات المحلية بابتكار طرق للحصول على معلومات من هذا النوع وتسجيلها، إن أمكن إلكترونيا، وممارسة تشغيلها في ظل مجموعة متنوعة من الظروف المختلفة. (113.74)

تؤيد الحكومة هذه التوصية المقدمة إلى السلطات المحلية.

سيسلط الضوء على هذه المسؤولية في الإرشادات التي توضح الواجبات الرئيسية على السلطات المحلية. ونلاحظ أن القدرة على القيام بذلك ومتطلباته، ستُتحدد من خلال حالة الطوارئ والظروف واحتياجات الأشخاص المتضررين من الحادث.

التوصية 51: أن تتخذ جميع السلطات المحلية ما هو ممكن عمليا، لتمكينها من إيداع الأشخاص في أماكن إقامة مؤقتة في غضون مهلة قصيرة وبطرق تلبي متطلباتهم الشخصية والدينية والثقافية. وينبغي أن تشمل هذه الترتيبات، قدر الإمكان، مقدمي الخدمات المحلية للإسكان الاجتماعي. (113.75)

تؤيد الحكومة هذه التوصية المقدمة إلى السلطات المحلية.

ويقع على عاتق السلطات المحلية بالفعل التزام قانوني بموجب قانون الإسكان لعام 1996 بإعادة إسكان الأشخاص النازحين بسبب حالات الطوارئ. سيسلط الضوء على هذا الواجب في إرشادات توضح الواجبات الرئيسية للسلطات المحلية.

التوصية 52: أن تدرج جميع السلطات المحلية في خططها للطوارئ ترتيبات لتقديم المساعدة المالية الفورية للأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ. (113.76)

تؤيد الحكومة هذه التوصية المقدمة إلى السلطات المحلية.

تفهم السلطات المحلية مناطقها المحلية وخطط الطوارئ بشكل أفضل، لكن الحكومة ملتزمة بالعمل مع السلطات المحلية وجمعية الحكومة المحلية، لفهم أفضل طريقة لدمج خطط الدعم المالي في خطط طوارئ السلطة المحلية، وعند الاقتضاء، المساعدة في تحديد نوع الدعم المالي الذي قد يكون مناسبا.

التوصية 53: أن تنظر السلطات المحلية، كجزء من تخطيطها لحالات الطوارئ، بالتفصيل في توافر العمال الرئيسيين والدور المتوقع أن يؤدوه، حتى يتسنى اتخاذ ترتيبات مناسبة للطوارئ لضمان استمرارية الدعم قدر الإمكان. (113.76)

تؤيد الحكومة هذه التوصية المقدمة إلى السلطات المحلية، مشيرة إلى أن هذه التوصية مقدمة في إشارة إلى الأخصائيين الاجتماعيين.

تلتزم MHCLG بالعمل مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية ووزارة التعليم وجمعية الحكومة المحلية لضمان مشاركة إرشادات العمل الاجتماعي للعاملين الرئيسيين مع القطاع، وأن يتم توجيه التدريب.

التوصية 54: أن تتخذ السلطات المحلية، كجزء من تخطيطها لحالات الطوارئ، ترتيبات فعالة لمواصلة الاتصال بالذين يحتاجون إلى المساعدة باستخدام أنسب التكنولوجيا ومجموعة من اللغات المناسبة للمنطقة. (113.77)

تؤيد الحكومة هذه التوصية المقدمة إلى السلطات المحلية.

ويقع على عاتق السلطات المحلية بالفعل التزام قانوني من خلال واجباتها بموجب قانون الطوارئ المدنية لعام 2004. سيسلط الضوء على هذا الواجب في إرشادات توضح الواجبات الرئيسية للسلطات المحلية.

التوصية 55: أن تدرج جميع السلطات المحلية في خططها للاستجابة لحالات الطوارئ ترتيبات لتوفير المعلومات للجمهور بأي مجموعة من أساليب الاتصال الحديثة، التي يرجح أن تكون أكثر فعالية في المجالات التي تكون مسؤولة عنها. (113.78)

تؤيد الحكومة هذه التوصية المقدمة إلى السلطات المحلية.

ويقع على عاتق السلطات المحلية بالفعل التزام قانوني من خلال واجباتها بموجب قانون الطوارئ المدنية لعام 2004. سيسلط الضوء على هذا الواجب في إرشادات توضح الواجبات الرئيسية للسلطات المحلية.

التوصية 56: أن يوصف ما وصفته الشرطة في الماضي ب "مكتب الإصابات" بطريقة توضح أنه لا يقدم معلومات للجمهور عن الأشخاص المتضررين من حالة الطوارئ. (113.78)

يقبل المجلس الوطني لرؤساء الشرطة (NPCC) هذه التوصية.

يعمل NPCC على تنفيذ توصية مماثلة، قُدمت في عام 2018 في مراجعة Kerslake المستقلة لتفجير مانشستر أرينا. وقد استكملت إجراءات التشغيل القياسية لمكتب الإصابات، وستواصل ضمان تسليمها. على الرغم من أن مكتب الإصابات سيظل معروفا على هذا النحو، فقد عملت NPCC مع قادة اتصالات القوة بشأن كيفية وصف وظائف مكتب الإصابات بوضوح، وتعمل مع الحكومة المحلية لضمان أن تكون الاتصالات في حالة وقوع حادث خطير واضحة للجمهور. وقد نُفذت التوصية بالكامل.

التوصية 57: إيلاء مزيد من الاهتمام للتوصيات الواردة في تقرير المرحلة 1 في ضوء النتائج التي توصلنا إليها في هذا التقرير. (113.82)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

لقد تناولنا هذه التوصيات في الاستجابة لاستشارة تبادل معلومات الإجلاء في حالات الطوارئ (EEIS +) المنشورة في 2 ديسمبر 2024.

التوصية 58: إعادة النظر في المشورة الواردة في الفقرة 79-11 من دليل الحكم المحلي المنطقي. (113.83)

تقبل الحكومة هذه التوصية.

نُقحت النصيحة الواردة في الفقرة 79.11 من دليل LGA في عام 2021. تعتزم وزارة الداخلية نشر إرشادات جديدة بشأن القضايا في الفقرة 79.11 في عام 2025.

بيان نائب رئيس الوزراء أمام البرلمان بشأن استجابة الحكومة على التقرير النهائي لتحقيق برج جرينفل

26 فبراير 2025

تشدد حكومتنا على ضرورة اعتبار التقرير النهائي لتحقيق برج جرينفل كمرجع لإدخال تغييرات دائمة على النُظم القائمة. يقاسمنا جميع أعضاء البرلمان السابقين والحاليين، الغضب حيال النتائج الصادمة لهذا التحقيق. فقد كشف رئيس التحقيق السير مارتن مور-بيك وفريقه المخلص عن أدلة دامغة على وجود فشل ممتد لعقود على المستويات السياسية والمؤسساتية والفردية. تُرجم كل ذلك إلى فقدان حياة 72 فردًا بريئًا، 18 منهم أطفال، خلال تلك الليلة الرهيبة في يونيو 2017. لقد مثلت تلك الكارثة خيانة مميتة ومأساة وطنية يتوجب منع تكرار مرة أخرى. اليوم، أنا أكرر ما قاله رئيس الوزراء في سبتمبر للعائلات المكلومة والناجين والمجتمع المحلي في جرينفيل، بعضهم معنا اليوم في القاعة: نيابةً عن الحكومة والدولة البريطانية ومسؤولوها، نحن آسفون للغاية.

خلص تقرير التحقيق إلى تقديم 58 توصية، 37 منها تعني الحكومة. إن حكومتنا تقبل نتائج التقرير وستتخذ في ضوءه خطوات لتنفيذ جميع التوصيات. إن استجابتنا المنشورة اليوم تعالج كل توصية على حدة، بل وتذهب أبعد من ذلك، لتعرض إصلاحاتنا الأوسع في قطاعي الإسكان الاجتماعي والإنشاءات. وخلال إجرائنا لهذه التغييرات المهمة، سنقوم بنشر تقارير ربع سنوية عن التقدم المحرز ونوافي البرلمان بتحديثات سنوية عن ذلك. إن الحكومة منفتحة على التدقيق في إجراءاتها وستظل مسؤولة عن أفعالها.

نحن كحكومة سنمنح الأولوية للسكان ونحمي مصالحهم، ونضمن قيام قطاع الإنشاءات ببناء منازل آمنة، وتقديم مزيدًا من الشفافية للمساءلة وإنفاذ القانون. إن إقامة فرد واحد في سكن غير آمن هو أمر لا يمكن التسامح معه إطلاقًا. يعتبر ذلك من الآن وصاعدًا مبدئنا التوجيهي، ويتوجب إلزام كل الأفراد والكيانات الراغبة في بناء أو رعاية المنازل به. إن ذلك جزء مهم من إرث كارثة جرينفيل المأساوية.

لما يقرب من ثمان سنوات، قامت العائلات المكلومة والناجون والمجتمع بقيادة الحملة بإصرار رغم آلامهم، فهم لا يودون رؤية أحد آخر يعاني كما فعلوا. من المنصف القول أن نظام الإنشاءات القائم اليوم يختلف عن ذاك الذي تم انتقاده بشكل مبرر في التقرير – ذلك القائم قبل الحادث المأساوي في 2017. مع ذلك، يوجد الكثير للقيام به، بالتالي، أنا أعلن عن إنشاء جهة تنظيمية موحدة للإنشاءات ومستشارًا رئيسيًا للبناء. وسنقوم بعرض خططنا المفصلة في وقت لاحق من هذا العام.

أنا أقبل التوصيات الخاصة باستحداث مهنة مهندسي ومقيمي حرائق، وذلك لمنح التراخيص للمقاولين الرئيسيين وإجراء مراجعة لدور مراقبة المباني. إن المعايير البينة وتحلي قطاع الإنشاءات بالوضوح واليقين حول كيفية تصرف الأفراد والشركات يعزز ثقة المستثمرين. سيؤدي ذلك بالتأكيد إلى تعزيز مستوى سلامة السكان، دعم قطاع الإنشاءات، ويدعم مهمتنا في تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد تعهدنا ببناء 1.5 مليون منزل خلال فترة الدورة البرلمانية الحالية لمواجهة أزمة الإسكان الحادة في بلادنا، كجزء من خطتنا لإحداث تغيير يهدف لتحسين حياة السكان في مختلف أنحاء البلاد. بالتالي، يتوجب أن تكون المنازل المستقبلية إضافة إلى المنازل الحالية آمنة وذات جودة عالية، وأنا أرحب بمبادرة قطاع الإنشاءات لقيادة التغيير اللازم في الثقافة والمنهجية.

ولئلا ننسى، أقر السير مارتن بفشل كل الكيانات المكلفة بالحفاظ على أمان البرج وسلامته وحماية سكانه. "كان بالإمكان تجنب الحادث وإنقاذ كل الأرواح التي أزهقت" كان الاستنتاج المستخلص الأكثر إيلامًا في تقرير السير مارتن. لقد كشف التحقيق عن جملة من الإهمال وانعدام الكفاءة، اللامبالاة والتقاعس، إضافةً إلى الخداع والجشع الفاضح الذي أحاط بالمشهد قبل الكارثة. شمل هذا الفشل الحكومة والجهات التنظيمية؛ مرورًا بالإدارة التي أترأسها الآن، والتي فشلت في التصرف حيال المخاطر المعروفة وتجاهلت / تأخرت / استهانت بالمسائل المؤثرة على سلامة السكان؛ وصولاً إلى شركات التصنيع متمثلة في شركات آركونيك، كينغسبان، وسيلوتكس، والتي أُستخدمت منتجاتهم في أعمال تجديد البرج. لقد وجد التقرير قيام هذه الشركات بخيانة الأمانة بشكل ممنهج، حيث قاموا بتسويق منتجاتهم وبيعها بشكل مضلل. لقد فضّل سلوكهم المخزي والجشع الربح على السكان واستغلوا اللوائح التنظيمية للتهرب من المساءلة، الأمر الذي أدى إلى عواقب مميتة. رغم ذلك، رفض بعضهم المساعدة في حل أزمة سلامة المباني التي أسهموا بشكل مؤثر في خلقها، فكان كل ما قدموه قليلاً من الندم، فيا خيبة أملي ويالعارهم.

يجب محاسبة الشركات على دورها في كارثة جرينفيل. اليوم، تعلن وزيرة شؤون البرلمان في مكتب الحكومة استخدامها للصلاحيات المستحدثة بموجب قانون المشتريات لعام 2023 للتحقيق مع شركات آركونيك، كينغسبان، وسانت غوبان كمالك لشركة سيلوتكس في ذلك الوقت، إضافة إلى كيانات أخرى. أنا أتوقع اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة وسأضمن الإبلاغ عن كل تقدم محرز بهذا الشأن

مع ذلك، يتوجب علينا القيام بالمزيد لضمان معالجة القوانين للمسائل الملحة بشكل ملائم. حتى يومنا هذا، لا تزال توجد فجوات حساسة في كيفية تنظيم منتجات البناء. وحده الإصلاح الصارم سيمكننا من إدخال تغيير في الثقافة التي أدت لحدوث المأساة. لتحقيق ذلك، نحن اليوم بصدد إصدار ورقة خضراء تُعنى بتحسين منتجات البناء. سيساعدنا ذلك في القضاء على الفساد المتأصل في القطاع والسماح للكفاءة بالتجذر مكانه. من خلالها، ستُمنح السلامة الأولوية وستسود ثقافة المسؤولية. سنحتفي بمن يقودون الطريق، وسيواجه المقصرون العواقب. مستقبلاً، ستُخضع الشركات المحتالة للمحاسبة. تُترجم الورقة الخضراء الخاصة بنا أفكارنا بشأن ضرورة فرض عقوبة السجن على المسؤولين التنفيذيين المنتهكين للقواعد وإقرار غرامات غير محددة عند تعريض سلامة السكان للخطر. نحن سنفعل كل ما يتطلبه الأمر للمحافظة على سلامة السكان.

إن القطاع برمته يبدي رغبة في التغير في ضوء ما حدث. تغير طال انتظاره، وسنقوم نحن بقيادته. أنا أحيي الصمود الثابت والعزيمة الراسخة للعائلات المكلومة والناجين والمجتمع المحلي المتضرر. لقد أثمرت حملاتهم عن سن تشريعات جديدة، حظيت بدعم أعضاء الحكومة، عززت من أمان فضائنا العام. فقد أصبح السكان أكثر أمانًا بفضل قانون سلامة المباني لعام 2022، والذي أقر معايير جديدة لإنشاء المباني السكنية في إنجلترا. لقد نصّ القانون على إنشاء "هيئة تنظيم سلامة المباني" وأقر تدابير أخرى خاصة بالمباني عالية المخاطر. بفضل قانون السلامة من الحرائق لعام 2021، يُدرك جميع الأفراد المقيمين في شقق الآن أن أبواب المدخل والجدران الخارجية وهيكل منازلهم مشمول في تقييمات مخاطر نشوب الحرائق. كما حدد القانون مسؤوليات جديدة على عاتق مالكي ومديري المباني ومجمعات الشقق السكنية. يضمن قانون تنظيم الإسكان الاجتماعي لعام 2023 محاسبة مُلاك العقارات على أي تقصير من جانبهم.

لقد دعوت البلدة الملكية في كنسينغتون وتشيلسي إلى إثبات مستوى التغير فيها نتيجة تحولها لمالكة عقارات وسلطة محلية مثالية. سأتابع التقدم المحرز عن كثب، وسنستمع إلى رأي المستأجرين لتقييم مستوى نجاح البلدة في تحقيق الهدف.

نحن نمضي قدمًا في خطة لتسريع معالجة وإصلاح الواجهات الخطرة في جميع المباني المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد، وسنتخذ الإجراءات اللازمة عند تقصير مُلاك المباني. نحن بصدد إقرار لوائح جديدة لتحسين السلامة من الحرائق وإخلاء المقيمين من ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة من المباني السكنية الشاهقة ذات المخاطر المرتفعة. اعتبارًا من الأول من أبريل، ستُنتقل المسؤوليات الوزارية المتعلقة بالمهام المتعلقة بالحرائق من وزارة الداخلية إلى وزارتي، تماشيًا مع توصية التحقيق التي تنص على توحيد الجهة المسؤولة عن السلامة من الحرائق في وزارة واحدة.

إن السكان وسلامتهم هما صميم استجابتنا لنتائج التحقيق، رغم ذلك، يظل الواقع قاسيًا ومؤلمًا في ظل انتظار العائلات المكلومة والناجين ومجتمع جرينفل المحلي العدالة التي يحتاجونها ويستحقونها. يجب إحقاق العدالة. إن التحقيق الجاري من قبل شرطة العاصمة هو واحدٌ من أكبر التحقيقات التي أجرتها على الإطلاق، ويحظى ذلك بالدعم الكامل من الحكومة. في سبتمبر الماضي، تحدث رئيس الوزراء بشكل منصف عن أن هذه المأساة تطرح تساؤلات حقيقية حول ما تعنيه العدالة الاجتماعية في بريطانيا اليوم، وما إذا كانت أصوات الطبقات العاملة وذوي الإعاقات وأولئك من ذوي البشرة الملونة يتم تجاهلها ورفضها. أنا هنا لأؤكد أننا لن نكون ذلك البلد، بل سنكون البلد الذي يتمتع فيه جميع سكانه بتنوعهم واختلافهم بالسكن اللائق، الأمن، السلامة، راحة البال، وألا تكون هذه الامتيازات فحسب حكراً على قلة.

إن الدروس المستفادة من التحقيق لم تكن بحاجة إلى مأساة لاكتشافها. نحن سنكرم ذكرى أولئك الذين فقدوا أرواحهم من خلال إحداث تغيير جذري باسمهم ونيابة عنهم — تغيير سيحسن حياة الجميع. نحن غير مخدوعين بحجم المهمة المُلقاة على عاتقنا. إن مسؤولية تحقيق تغير دائم هو عبئ على القيادة. مع ذلك، لن تتمكن الحكومة بمفردها من إنجاز ذلك، بل سنضع صوتنا وقوتنا في خدمة القضية التي استمر نضال مجتمع جرينفل المحلي من أجلها لما يقرب من ثماني سنوات طويلة. معًا، سنحدث التغيير الجذري الذي يستحقه سكان هذا البلد. إنه مع هذا الإعجاب بهمة مجتمع جرينفل المحلي وعزمًا من الحكومة على تكريم ذلك، أنا أقدم هذا البيان إلى مجلسكم الموقر.